NASS
مـــركـــز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

مستقبل التنمية السياسية في العراق
محافظة نينوى أنموذجاً

د. محمد وائل القيسي

14 مارس / اذار 2017

Noon Association
for Strategic Studies

مقدمة:

لعل من نافلة القول ، أن التنمية Development ، كلمة ذات معاني ودلالات متعددة الأبعاد Multiple dimensions، كما أنها مرت بمراحل زمنية مختلفة أثرت بعمق في مدى تطورها ، وانفتاحها على مجالات أخرى، لم تكن ضمن حيثيات ظهورها، وإن كان ثابت محورها الأساس هو الأنسان ، والبيئة المحيطة به، والتفكير في عملية الأرتقاء به نحو الأفضل، وأستثمار جل الفرص التي تقود لذلك.

وبالرغم من أن جوهر التنمية يتمثل بالنمو الاقتصادي Economic growth ، إلا أن هذا البعد الاقتصادي لا يلغي أهمية الابعاد الأخرى للتنمية أيضاً، كالتنمية البشرية والسياسية، فإذا كانت التنمية الأقتصادية لاسيما المستدامة منها والتي غدت النموذج المطلوب عالمياً تشير الى تلك التنمية المتجددة التي تسعى إلى ترشيد إستهلاك الموارد الطبيعية شريطة ألا تتعارض مع البيئة، فإن التنمية البشرية عملية تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للناس.

أما التنمية السياسية فهي عملية ذا بعد مؤسساتي مستقبلي تركز على عملية بناء المؤسسات السياسية وتمكينها وتفعيل دورها وتشجيع الممارسات الديمقراطية للمواطنين في إطارها.

وفي ضوء ما تقدم ، ستحاول الدراسة تناول الفقرات التالية :

أولاً : مداخيل مهمة لارساء التنمية السياسية في العراق :

1- التعليم ومخرجاته .
2- المواطنة.
3- التنمية البشرية السائدة .
4- الثقافة السياسية السائدة .

ثانياً : المشاركة السياسية :

1- مفهوم المشاركة السياسية
2- المشاركة السياسية في محافظة نينوى

ثالثاً : مشاهد مستقبل التنمية السياسية في محافظة نينوى :

1- التعليم ومخرجاته :

يعد العلم أحد أهم مؤشرات التقدم والأرتقاء للشعوب ومن ثم الدول في العالم المعاصر، وأحد أهم قواعد البناء بأتجاه المستقبل. إذ يعتبر التعليم ومدى نوعيته أحد المؤشرات الأساسية التي تقاس عليها مستويات التنمية المتحققة لدى الدول. كما يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقة للتنمية بمفهومها الشامل، وذلك بالنظر إلى دوره فى تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم. فالتنمية ليست خلق شئ من عدم، ولكنها استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة فى المجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع.

وبذا فإن أرتفاع مستوى التعليم للدولة، فضلاً عن أنتشار مراكز البحوث التي تعنى بالفكر Think Tanks والدراسات العلمية المتخصصة في المجالات عامة، وكذلك تلك التي تعنى بالدراسات المستقبلية بأبعادها الأستراتيجية ومخرجاتها العملية تمثل أحد أهم مرتكزات الأرتقاء الحضاري، من جانبين ، هما أولاً: علاقة هذه المراكز الحميمة بصُناع القرار ودعمهم من خلال الأستشارة والتوصية التي تقدمها للدوائر الرسمية المباشرة او غير المباشرة، فضلاً عن، ثانياً : أهميتها في نشر الوعي والإدراك الصحيح لدى المجتمع في أي ظاهرة سياسية- أجتماعية، ورفده برؤى فكرية وعلمية رصينة، ابتغاءً لتنمية مداركه السياسية والاجتماعية بإطار علمي موضوعي.

وكما هو معروف في ادب العلوم السياسية هنالك علاقة طردية بين العلم ومخرجات التنمية، وكلما اخذت الدولة بالعلم وتطبيقات العلم ومخرجاته كلما أرتقت هذه الدولة بمسارها الحضاري، وهناك تجارب عديدة لذلك ، منها على سبيل المثال ماليزيا، ذلك أن مخرجات العلم أفضت إلى أنتقال ماليزيا من دولة كانت متخلفة إلى دولة متأخرة ثم إلى دولة سائرة في طريق النمو.

2- المواطنة:

هي مكانة يكتسبها الفرد بمجرد نشوء الدولة، وقد أرتبط مفهوم المواطنة Citizenship حديثاً بظهور الدول القومية في أوربا، وذلك بعد تدعيم ارساء أسس السيادة لها عقب معاهدة ويستفاليا عام 1648، لتتسع الفكرة بعد ذلك في حيزها المكاني والزماني.

يراد بمفهوم المواطنة، تلك الرابطة القانونية السياسية التي تربط فرداً ما بدولة ، والتي يتأسس بموجبها مفهوم الهوية الوطنية للفرد والذي يميزه عن سواه من مواطني الدول الأخرى.

فالمواطنة رابطة قانونية، لأنها ترتب حقوق و واجبات للمواطن تجاه دولته، كما أنها رابطة سياسية، لأنها تمنحه حق المشاركة السياسية في الدولة، من قبيل ممارسة حق الترشح Candidature في الأنتخابات بموجب الشروط القانونية المتفق عليها طبقاً لقانون الأنتخاب المعتمد في الدولة، فضلاً عن ممارسة حقه السياسي الأخر وهو الأنتخاب Election، وفقاً لشروطه أيضاً .

كذلك يرتبط مفهوم المواطنة ومدى الشعور بها من عدمه بمفهوم الأمن القومي للدولة ولو بجزء منه، ذلك أن تعزيز أنتماء المواطن بدولته من خلال تمتعه بكامل حقوقه المقررة في دستور الدولة، طبقاً لمبدأ العدالة الأجتماعية وتكافؤ الفرص، وتأديته بالمقابل للواجبات المكلف بها، سيفضي إلى تعزيز الهوية الوطنية لديه ومن ثم، رابطة الأنتماء للدولة والوطن، والعكس صحيح .

3- التنمية البشرية:

يراد بالتنمية البشرية Human Development قيام الدولة بتوسيع الخيارات الإستراتيجية المتاحة للمواطنين، إنطلاقاً من ثوابت جوهرية في كل مستويات التنمية وهي : أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية، وأن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق.

وفي ظل عصر الثورة المعرفية والمعلوماتية تمدد مفهومها وبشكل لم تعد فيه تقتصر على جانب أقتصادي دون سواه من جوانب الحياة الضرورية للأرتقاء الانساني في بيئته، بل لتمتد أيضاً من الحرية السياسية والاقتصادية والأجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع بأحترام الذات وضمان حقوق الأنسان.

4- الثقافة السياسية للدولة :

تعد الثقافة السياسية Political Culture جزءً لا يتجزء من الثقافة العامة للدولة ، وتشير إلى "منظومة القيم والمعتقدات السائدة لدى أفراد مجتمع معين، والتي تحدد اتجاهاتهم نحو السلطة السياسية ورموزها داخل المجتمع، والتي تحدد أيضاً سلوكياتهم السياسية. وتتشكل الثقافة السياسية كانعكاس للوجود الاجتماعي للأفراد، كما تعكس خصائص البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة. وتسهم قيم الثقافة السياسية بهذا المعنى ، ووفقاً لطبيعة اتجاهات الأفراد نحـو السلطة، في تشكيل اتجاه الرأي العام نحو الظواهر المختلفة المتعلقة بالسلطة".

وأتساقاً لذلك، فإن الثقافة السياسية لمجتمع ما، إنما تعكس تاريخ ذلك المجتمع وخبرات أفراده وطبقاته وفئاته السياسية عبر الزمان. وبما أن تنمية المواطنة يعد هدفاً أساسيا تسعى اليه جميع الحكومات والنظم السياسية في دول تؤمن بثقافة التعددية السياسية وقبول الأخر المخالف في الرأي السياسي، فإن مثل هكذا أمر ينبغي أن يفضي إلى تعزيز أهمية أحتواء الدولة لذلك التنوع الثقافي في المجتمع وتوظيفه بصورة إيجابية ضمن تفهم المقابل، بما في ذلك الرأي الأخر المتعارض مع بعض الأفكار، وأحترام أراء وافكار الجميع، وبما يسهم في خلق روابط منسجمة نوعاً ما تؤسس لأرضية صلبة تقود بالدولة و مواطنيها إلى الأرتقاء الحضاري، فكراً وأداءً.

ثانياً : المشاركة السياسية :

من المفاهيم المهمة التي أستوجبتها الدراسة العلمية هي المشاركة السياسية، وهنا سيتم تناولها في فقرتين إولهما نظرية ، تليها الثانية عملية ، وكالتالي:

1- مفهوم المشاركة السياسية:

يراد بالمشاركة السياسية Political Participation ، مساهمة الفرد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار و/أو اتخاذه، والتي تشمل التعبير عن رأى في قضية سياسية معينة.

وفي ظل عصر الحداثة الذي يعيشه عالم اليوم، وترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الأنسان، فضلاً عن مبدأي الشرعية السياسية والمشروعية، ينبغي أن يكون القرار السياسي داخل الدولة ناتج مخرج لذلك المدخل المتمثل بالتفاعل ما بين مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية والشعب بحق. إنطلاقاً من مبدأ المساواة الذي تحققه المشاركة السياسية التي تقف بالضد من الاستبداد ، عبر إحتفاظ الشعب بالسلطة وممارستها عبر ممثليه الذين يختارهم للتعبير صراحةً عن إرادته ، ضماناً لتحقيق أهدافه الأنية ، وتطلعاته المستقبلية ، عبر منهج متكامل يؤدي بتدرج سليم إلى تحقيق عملية التداول السلمي للسلطة ، يفضي بالمحصلة إلى خلق الاستقرار السياسي، وهو اسمى هدف تتطلع إليه الدول والمجتمعات على حدٍ سواء .

2- المشاركة السياسية في محافظة نينوى :

أتسمت الفترة اللاحقة للاحتلال الأمريكي للعراق في 2003/4/9 ، بحالة من الفوضى السياسية أمتدت في عموم البلاد، ومنها محافظة نينوى، نتج عنها غياب الاستقرار الامني وغياب للسلطة وملحقاتها من قانون ودستور ينتظم اليه البلد بعد ان أنهي العمل به رسمياً مع مجيء الأحتلال الأمريكي.

وبعد أن تم تشكيل مجلس حكم أنتقالي يدير البلاد باشراف مباشر من الحاكم المدني الامريكي بول بريمر، لفترة مؤقتة عند تسليم "السيادة" في 30 حزيران 2004، وبعد مناقشات طويلة واجتماعات مكثفة بين القوى السياسية في المجلس وبعد عدة تحفظات أبداها عدد من الأعضاء في مجلس الحكم تم التوقيع على قانون إدارة الدولة من قبل اعضاء مجلس الحكم الـ (25)، في اذار عام 2004، والذي اعتمد لحين صياغة الدستور من قبل الجمعية الوطنية التي انتخبت في ظل أنتخابات كانون الثاني 2005 والتي قامت بانتخاب (55) من اعضائها، بما يشكل خمس اعضاء الجمعية الوطنية ، أظيف إليها (15) عضو من "السنة العرب" من غير المنتخبين في الجمعية الوطنية لغرض تحقيق نوع من التوازن في لجنة كتابة الدستور للقيام بعملية كتابة مسودة الدستور (دستور جمهورية العراق لعام 2005) الذي صادق عليه البرلمان بعد استفتاء الشعب العراقي عليه في 15 تشرين الأول 2005، بمشاركة بلغت 62% حسب أحصائية المفوضية العليا للانتخابات وبموافقة شعبية بلغت حوالي 80%.

مثلت هذه الأحداث السياسية البداية الأولى للترهل السياسي الذي أصيبت به محافظة نينوى ، نتيجة لعزوف نسبة كبيرة من مواطنيها عن المشاركة في اي أجراء سياسي منذ بداية الأحتلال، نتيجة لأسباب عديدة منها عدم الأعتراف باي شرعية سياسية لأي أجراء سياسي، ومنها الخوف والتهجس من المجهول السياسي، ومنها إدراك البعض أن جل مقاليد الامور تتركز بيد قوات الاحتلال الأمريكية وأن أي عملية يقوم بها المواطنون ضمن المشاركة السياسية هي بمثابة حلقة مفرغة أو مراوغة بذات المكان، بالإضافة إلى ظهور بعض الحركات والتيارات الدينية المتطرفة والتي أجبرت غالبية السكان على عدم المشاركة باي أجراء سياسي من قبيل الأنتخابات او الأستفتاء او ماشابه ذلك .

أستمر الحال في المحافظة لفترة ليست بالقصيرة، وإن كانت هناك تيارات سياسية منقسمة على ذاتها ما بين توجهات قومية ، وليبرالية ، ودينية أحياناً ، فضلاً عن أحزاب الأقليات، تمارس نشاطها السياسي بحذر ولها جمهور ترتكز اليه، إلا أن الأغلب الأعم كان يزدرء أي مشاركة سياسية في اي عملية سياسية، إلى أن جاءت أنتخابات عام 2009، والتي شهدت أقبالاً أكثر أتساعاً عندما برزت تيارات تمثل شريحة واسعة من الطيف الموصلي، تفاجئت بها مفوظية الأنتخابات قبل الكتل والأحزاب الأخرى، وبالنتائج المتحققة لها في عملية التصويت والأنتخاب، متمثلة بقائمة الحدباء الوطنية أنذاك في المركز الأول، وقائمة نينوى المتأخية في المركز الثاني، في ظل مشاركة (31) كيان سياسي في الأنتخابات، وبحسب أحصائيات المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات طبقاً للجدول أدناه :

القوائم الأولى الفائزة في محافظة نينوى طبقاً لأنتخابات مجالس المحافظات عام 2009 وبحسب أحصائية المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات

أسم القائمة	عدد الأصوات	نسبة الاصوات %	عدد المقاعد	إجمالي المقاعد
قائمة الحدباء الوطنية	435595	% 48.4	19	34
قائمة نينوى المتأخية	273458	% 25.5	12	34

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على أحصائيات المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات العراقية .

وطبقاً للجدول أعلاه، فإن نسبة مشاركة كبيرة جداً كانت قد أدلت باصواتها في أنتخابات مجلس محافظة نينوى عام 2013، وهو مؤشر حقيقي على تصاعد نسبة المشاركة السياسية لدى المواطنين في المحافظة، إلا أن هذه النسبة مالبثت أن تراجعت من جديد في ظل أنتخابات مجالس المحافظات الأخيرة لعام 2013، التي أنخفضت فيها مجمل عدد الاصوات الصحيحة إلى 581449، في ظل ارتفاع عدد المقاعد إلى (39) مقعد قياساً بـ (34) مقعد في الانتخابات السابقة لها، وذلك لأسباب عدة منها الأتي :

1- الوضع الأمني غير المستقر نوعاً ما في المحافظة .
2- الخوف من اي تهديدات او اثارها التي قد تطال الناخب من جهات متطرفة و أخرى مجهولة .
3- فقدان الثقة بالعملية السياسية أحياناً تدفع بالعزوف عن اي مشاركة أنتخابية.
4- النظر إلى المرشحين دون المستوى المطلوب في بعض الاحيان يدفع بالناخبين إلى العزوف عن الانتخاب وإهمال أصواتهم الأنتخابية .
5- عدم الايمان بسعي المرشحين وقوائمهم الأنتخابية لتقديم أي شي جديد، غير مكرر .
6- أنعدام الثقة السياسية نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير في مؤسسات الدولة .
7- ضعف تمثيل القوى الوطنية والتيارات السياسية التي تترفع عن المصالح الضيقة لصالح مصلحة المحافظة، على الساحة السياسية ولد فجوة أتسعت كلما شخصها الناخب الموصلي دفعت به في بعض الأحيان إلى مقاطعة العملية الأنتخابية.
8- عدم أقتناع الناخب الموصلي بالمرشحين، لابل بالقوائم الانتخابية في بعض الأحيان.
9- تشكيك الناخب الموصلي بالنتائج الحقيقية للأنتخابات قد يكون سبباً ضمن جملة أسباب العزوف عن حق الانتخاب.
10- عنصر الأحباط الذي يصاب به المواطن نتيجة لتكرر الوجوه على الساحة السياسية ، طلباً للتغيير ، يبعد الناخب ذاتياً عن المشاركة الأنتخابية، وهو جزء من التعبير عن السخط والاحتجاج للوضع غير المستقر للاداء الحكومي بشكل عام والمحلي من ضمنه.

11-كل هذه الاسباب، بالإضافة ألى اسباب أخرى ذاتية وموضوعية، أدت ألى تراجع أقبال الناحبين على المشاركة الأنتخابية، وبالتالي تراجع المشاركة السياسية، ومن ثم تدني مستوى التمثيل السياسي للمحافظة في مجالس المحافظات وحتى تلك الأنتخابات المتعلقة بمجلس النواب .

أما عن الأثار الناجمة عن ضعف المشاركة السياسية في محافظة نينوى فيمكن أيجازها بالأتي :

1- ضعف نسبة التمثيل السياسي للمدينة في مجلس المحافظة ومجلس النواب وبالتالي الوزارات ايضاً.
2- ضعف الخدمات المتحققة للمدينة، نتيجةً لضعف مستوى المطالبة بها في الحكومة المحلية، والمركزية.
3- تدني مستوى الشعور بالانتماء للوطن من قبل المواطن، وبالتالي تراجع في مفهوم المواطنة نتيجةً لضعف الخدمات والحقوق المكتسبة.
4- أن العزوف عن ممارسة الحق المكفول دستورياً والمتمثل بالأنتخاب، سيفسح المجال لأولئك الأشخاص غير الكفوئين للظفر بالمقاعد والمناصب، هؤلاء الذين يستطيعون بواسطة ماكيناتهم الانتخابية، واستعمال المال، استقطاب المواطنين المحتاجين، والأميين الذين يسهل استدراجهم للصناديق، الأمر الذي سيفضي إلى الأضرار بمصالح المحافظة العامة وفق مبدأ الضرر الناتج عن الجهل وإنعدام الخبرة والكفاءة .
5- تراجع التنمية السياسية التي يعد القضاء على حالة الضعف السياسي الداخلي جزء مهم من مقوماتها للأنطلاق نحو الخارج، بعد تحقيق الإستقرار الداخلي .
6- غياب الاستقرار السياسي للمحافظة نتيجة لبروز احزاب متناحرة لا تستند إلى قاعدة جماهيرية متينة.
7- ضعف الثقافة السياسية لدى المواطن الموصلي المتولد من عدم تفعيل المشاركة السياسية ودورها في المساهمة بعملية صنع القرار.
8- تراجع كبير في دور الديمقراطيّة سياسياً ممّا يؤدي إلى ضعف في مبادئ اساسية تمس بذاتها حقوق الأنسان.

ثالثاً : مشاهد مستقبل التنمية السياسية في محافظة نينوى :

أتساقاً مع ما تقدم من مظاهر مُهمة شهدتها محافظة نينوى، والتي تمثلت بضعف المشاركة السياسية لتنعكس على ترهل كبير للتنمية السياسية في المحافظة، ثمة مشاهد يمكن قرائتها لمستقبل ظاهرة التنمية السياسية لمحافظة نينوى تتمثل بالأتي :

أولاً : مشهد الارتقاء بالتنمية السساسية لمحافظة نينوى:

ثانياً : مشهد تردي التنمية السياسية للمحافظة .

ثالثاً : مشهد الارتقاء والتردي للتنمية السياسية في المحافظة.

أولاً : مشهد الارتقاء بالتنمية السياسية لمحافظة نينوى:

يفترض هذا المشهد أن المناداة والمطالبة الجماهيرية بالتغيير الإيجابي هي السمة التي يتأسس عليها هذا المشهد المتفائل للتنمية السياسية في محافظة نينوى مستقبلاً ، إلا أن لهذا التغيير اشتراطاته الموضوعية ايضاً، من قبيل تعزيز مفاهيم الأطار النظري التي ذكرناها في القسم الأول من الدراسة والمتمثلة بالأرتقاء بالمستوى العلمي ضمن أستراتيجية تعليمية جديدة تحقق نقلات نوعية لرفد المجتمع بقاعدة علمية رصينة تساهم وبشكل عميق في رفع درجة الوعي الإدراكي لدى عامة الناس بشتى

العناوين والمواضيع المهمة لاسيما تلك التي تمس جوهر الصالح العالم لمواطني المحافظة والدولة بشكل عام ، فضلاً عن تعزيز وترسيخ مفاهيم المواطنة والأنتماء للوطن والدفاع عنه وعن مثله وقيمه العُليا.

كما يتأسس هذا المشهد على ما يفيد، أن مخرجات التعليم السليم، والشعور بالانتماء للوطن، سيعزز من تنمية الثقافة السياسية للمواطن الموصلي، وهو ما سيفضي في العموم إلى رفع المدارك السياسية للمواطن في محافظة نينوى بشكل عام، والألتفات إلى أغلب الظواهر السياسية، وبناء رأي عام تجاهها، فضلاً عن ذلك إن تعميق الوعي الإدراكي للمواطن الموصلي سيسهم بشكل مباشر في الالتزام بالحقوق المقررة له دستورياً، وليس أدقها حق الانتخاب، كونه الألية التي يعبر المواطن من خلالها عن دوره في صنع القرار، متمثلاً بالنخب والأشخاص التي يدلي بصوته لها، وما البرامج المستقبلية التي يتبنوها وآلية سعيهم لتحقيقها في ضوء ذلك .

أتساقاً مع ما تقدم من أفكار ضمن هذا المشهد، ستفضي في العموم الى الأرتقاء بالتنمية السياسية في المستقبل المنتظر للمحافظة، في ظل التعاطي معها بصورة علمية ممنهجة وبإطار موضوعي، يسهم فعلاً في إزالة أي تحديات أو عوائق تقف بالضد من أي مشاركة سياسية لناخبي محافظة نينوى في مستقبل العملية السياسية، أو حتى في المشاركة باي حق سياسي أجتماعي ، وما قد يتبلور عنه من مخرجات تصب في خدمة الصالح العام للمحافظة ومواطنيها ضمن الدولة العراقية .

ثانياً: مشهد تردي التنمية السياسية للمحافظة .

يتأسس هذا المشهد على رؤية تتناقض نسبياً مع تلك التي يعبر عنها مشهد الأرتقاء بالتنمية السياسية لمحافظة نينوى، ذلك أنه طبقاً لفرضية هذا المشهد، فإن التراجع الكبير في مجمل نواحي الحياة في المحافظة، أثر ما شهدته المحافظة من متغيرات عصفت ولم تزل بها، فضلاً عن التلكؤ وضعف الأمكانيات المتاحة لإعادة البنى التحتية للمدينة، والسعي للنهوض بها ، بالإقتران مع أمتداد بعض المعطيات السلبية الداخلية والخارجية المحيطة بالمحافظة ستؤثر سلباً على إعادة أحياء التنمية السياسية في المحافظة مستقبلاً.

وبناء على ما تقدم، يفترض هذا المشهد أن ثمة تحديات تعترض تحقيق أي تقدم إيجابي يتعلق بمسألة التنمية السياسية لمستقبل المحافظة يمكن أيجازها بالأتي :

أ- الوضع الإنساني : يتمثل بالكارثة الأنسانية الكبرى التي تعيشها المدينة أثر أحتلال ماسمي بـ (دولة الخلافة الإسلامية) لها، والذي شهد أقسى موجة قتل وتعذيب شهدتها المدينة منذ قرون ، طبقاً لأحدث الاحصائية الأممية الخاصة بالجانب الانساني الدولي.

ب- الوضع الأجتماعي : نتج عن أحتلال الموصل من قبل مايسمى بـ (تنظيم دولة الخلافة)، ألاف الأطفال اليتامى، والمفقودين والأرامل، والنازحين ، والمهجرين، وكذلك تفشي ظاهرة الفقر، والجوع ، وتخلخل هيكلية النسيج الاجتماعي لأبناء المحافظة بقومياتها واديانها وطوائفها، وغيرها من المخلفات الأجتماعية التي تمتد أثارها للقابل من الأيام.

ت- الوضع الخدمي : يشير هذا الجانب الى الفجوى الكبيرة التي خلفها الوضع الأساسي للأنسان بشكل عام في المحافظة، مع غياب شبه تام للدوائر الحكومية ومؤسسات الدولة، لاسيما المؤسسات الخدمية منها، والنقص الحاد في الخدمات المقدمة لمواطني المحافظة بشكل عام، وأثر كل ذلك على الوضع العام للمواطن في المحافظة .

ث- التراجع الاقتصادي: تمثل بتدمير أقتصاد المحافظة، وهيكليتها الأساسية المتمثلة ببناها التحتية، والمعامل والمصانع التي كانت فيها، ومجمل قطاعاتها الفاعلة حتى تلك التي تدخل ضمن إطار الجانب السياحي.

ج- التراجع السياسي: هو نتاج لكل ما تقدم من وضع أنساني متردي واجتماعي واقتصادي ، أثر على نفسية المواطن، وبالتالي على مستوى تفكيره وإدراكه السياسي بشكل عام ، مما ولد شعور بعدم الثقة بأي توجه سياسي، كرد فعل على عمق الواقع المتردي الذي شهده المواطن والذي تفاقم على مدى الأعوام التالية للعام 2014 ، مروراً بتحرير المحافظة.

وهكذا يعد هذا المشهد محصلة لتراكم مخرجات الحالة المتردية التي شهدتها محافظة نينوى لاسيما في الأونة الأخيرة والمتمثلة بسيطرة مايسمى بـ (تنظيم الخلافة الإسلامية)، والتي أنعكست سلباً على تراجع كبير في مفهوم التنمية بشقه السياسي بالإضافة الى الجوانب الأخرى الشاملة له.

ثالثاً : مشهد الأرتقاء والتردي لمستقبل التنمية السياسية في محافظة نينوى.

يفترض هذا المشهد أن أستمرار معطيات الواقع الذي تعيشه المحافظة ومواطنيها ، من تردي كبير في مجمل مرافق الحياة والبنى التحتية للمدينة، أثر أحتلالها من قبل فكر متطرف، وما تلا ذلك من عمليات التحرير، بالتزامن مع أستمرار معطيات إيجابية أخرى من قبيل تغيير مدارك المواطن الموصلي بعد الظروف التي مر بها، والتغيير الذي حدث في ارضية العلاقة ما بين القوات الامنية والمواطن في المحافظة، والمناداة بإرادة عميقة بالتغيير وفسح المجال لبروز قوى وتيارات جديدة شابة سيفضي إلى أستمرار ذلك الواقع الذي يؤشر تزامن المعطيات الإيجابية والمتردية في أن واحد، الأمر الذي سينعكس على أستمرار الحال على ما هو عليه في المستقبل القريب.

ذلك أن تراكمات الوضع الغير مستقر الذي شهدته المدينة منذ الأحتلال الأمريكي للعراق، ومروراً بأحتلال ما يسمى بـ (دولة الخلافة) ، كانت قد أثرت بعمق في نفسية المواطن في المحافظة، في ظل الدمار الكبير الذي لحق بالمحافظة وبُناها الأرتكازية، ومؤسساتها الرسمية، الأمر الذي تولد عنه غياب للأمن والأستقرار والتراجع في الأقتصاد الخاص بالمحافظة، والخدمات الأساسية، والتخلف السياسي عن المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرار، فضلاً عن أزمات عديدة شهدتها المدينة ببعديها الأجتماعي والاقتصادي، اثرت وبعمق في مجمل البنية التحتية للمدينة، وعلى المواطنين هناك، لتعكس بأثارها الجمة حالة متردية ستبقى تمتد لفترة مالم يتم تشخيص مُجمل العُلل التي خلفتها الفترة السابقة لتحرير المدينة، والسعي الدءوب لأحتوائها والعمل على مواجهتها موضوعياً، أملا في صنع حياة افضل، تعيد للموطن الأمل المنتظر للنهوض بالتنمية البشرية والسياسية والاقتصادية للمحافظة والبلد على حدٍ سواء.

وإنطلاقاً من تراكمات ما سيفضي إليه هذا المشهد، وفق معطيات الجوانب التي ذكرت، أجتماعياً، اقتصاديا ،أمنياً، وسياسياً، مضافاً أليها عمق الأرادة الموضوعية للتغيير لدى المواطن في محافظة نينوى، والتشبث بالجهد الحكومي وحتى الدولي، ممثلاً بالقوى الدولية الكبرى، أو المنظمات الدولية، فإن الأخذ بهذا المشهد الذي يفترض أستمرار الحال على ماهو عليه، يبقى أحتمالاً وارادا طبقاً لحسابات التكلفة الإستراتيجية، وبالاقتران مع المعطيات المذكورة سابقاً .

وبعد استعراض ما قد يتبلور من احتمالات مستقبلية عن التنمية السياسية في محافظة نينوى، في إطار المشاهد المذكورة سابقا، يبقى السؤال الذي لابد من الإجابة عليه، وهو : ما المشهد الذي يحتمل بأرجحية عالية أن يقترن به مستقبل التنمية السياسية في محافظة نينوى ؟ . يرى الباحث أنه المشهد الذي يعبر عن الارتقاء والتدني في أن واحد في مستقبل التنمية السياسية للمحافظة، كون معطيات الواقع هي الاقرب لهذا المشهد ، في ظل جسامة التحديات التي تعيشها المحافظة ومواطنينها اليوم، تزامناً مع رغبتهم الحقيقية للتغيير، وتوافر الإرادة الموضوعية لذلك .

وغني عن القول، ان أستمرار المعطيات الايجابية والسلبية في ان واحد ، والتي تؤشر أحتمالية الركون إلى المشهد الثالث ، لا يلغي حركة التغيير او أحتمالية الافتراض الذي تأسس عليه المشهد الأول ، والذي يفترض أن ثمة مؤشرات قد تدفع بالمواطن الى التغيير في ظل الأرتكاز الى جهود استثنائية داخلية ودولية لأعادة النهوض بالمدينة ، ولو لفترة زمنية ليست قصيرة، وبالتالي التغيير في المدركات السياسية للمواطن وتعزيز مفهوم المواطنة وأكتساب الحقوق، وتأدية الواجبات، في المحافظة على نحو يساهم في رفد وتعضيد المشاركة السياسية ومن ثم الدفع بالتنمية السياسية في المحافظة الى الأمام . إلا ان المؤشرات الحالية تميل الى رجحان كفة المشهد الثالث الذي يؤيد تردي وارتقاء مستقبل التنمية السياسية في المحافظة ، كونها

أقرب الى الواقع الحالي ، ومطيات المرحلة التي تعيشها المحافظة، في ظل تحديات إستراتيجية جمة ، داخلية وخارجية تقف بالضد منها.

الخاتمة والأستنتاجات :

من مجمل ما تقدم ، يمكن القول أن الأوضاع التي شهدها العراق منذ الأحتلال الامريكي له عام 2003، وصعوداً، أثرت بشكل كبير على جميع محافظاته وأبناء تلك المحافظات، ولم تشذ محافظة نينوى عن هذا التأثر، لا بل كان لها نصيبها الأكبر، لاسيما بعد أن اجتاحها تنظيم متطرف في 10 -6-2014، وإعلانه ماسمي بـ (دولة الخلافة الإسلامية)، والذي محى كل شيء أساسي فيها، بدءاً بالتاريخ والحضارة، والمراقد الدينية، مروراً بالمؤسسات القانونية والتعليمية والصحية والخدمية، والبنى التحتية الرئيسية، لينتهي بها الحال إلى مدينة اشبه بالمنكوبة، نتيجة تراكمات ذلك التنظيم.

وكنتيجة منطقية لتراكمات التردي التي شهدها مواطني محافظة نينوى، تأثرت جل مفاهيمهم الأدراكية، حول الجوانب المهمة من مستقبل المدينة، وكيفية إعادة النهوض بها، سواء بالتنمية الأقتصادية ومخرجاتها، وكذلك البشرية والسياسية.

ثمة مفاهيم مهمة جداً في أطار التنمية السياسية لمواطني المحافظة ينبغي العمل ضمن إطارها ، وهي التعليم ومخرجاته، كونه الاساس في الأنطلاقة التي يراد لها ضمن عجلة التقدم لأي بلد، وهي محور مهم لموضوع أخر هو التنمية بشموليتها الأقتصادية والبشرية والسياسية، فضلاً عن ألية تفعيل جانب المشاركة السياسية لمواطني المدينة وبالطرق السليمة التي تضمن لهم دور مساهم في أختيار مستقبل أفضل ، من خلال المساهمة في صنع القرارات الإستراتيجية عبر نواب منتخبين بصورة موضوعية، مشهود لهم بالخبرة والكفاءة والنزاهة.

إن موضوع التنمية السياسية لمحافظة نينوى لا يقل أهمية عن ذلك المستقبل المُؤمل للمحافظة، كونه أليه مهمة لصنع ذلك المستقبل. إلا أن التراكمات التي شهدتها المدينة بنواحيها الشاملة السياسية والأجتماعية والاقتصادية والأمنية كان لها نصيباً كبيراً في النيل منها.

إن الدراسة في ضوء معطياتها العلمية توصلت الى ثلاث مشاهد هي :

أولاً : مشهد الارتقاء بالتنمية السساسية لمحافظة نينوى:

ثانياً: مشهد تردي التنمية السياسية للمحافظة .

ثالثاً : مشهد الارتقاء والتردي للتنمية السياسية في المحافظة.

وإن الباحث في ضوء الصورة العلمية المنهجية ، خلص ألى ان المشهد الثالث بمعطياته القريبة لأرض الواقع ضمن البيئة التي تعيشها المحافظة هو الاقرب للحدوث.

الأستنتاجات :

في ضوء الدراسة العلمية توصل الباحث الى الأستنتاجات الأتية:

1- حاجة القاعدة التعليمية في المدينة إلى التحديث العميق وبما يسهم في تعزيز البيئة الثقافية ، ورفع المدارك العلمية لدى المواطن الى مستوى متقدم قادر على تفهم مجمل الأمور التي تحيط به وبالمحافظة والدولة بشكل عام ، لتؤسس لعنصر فاعل يسهم برفد الدولة بما يمتلكه من مخرجات الأفكار الموضوعية المفيدة للصالح العام .
2- أن رابط المواطنة والشعور بالأنتماء كان قد ترهل بشكل كبير لدى المواطن في محافظة نينوى ، نتيجةً للتراكمات السلبية في الحياة التي شهدها المواطن هناك ، سواء بالفترة التي سبقت وجود تنظيم ما سمي بـ (دولة الخلافة) المتطرف أو خلاله ، وهي اقسى فترة، وربما حتى تلك التي ستاتي بعد التحرير في ظل البنية التحتية المهدمة لمدينة اصبحت شبه منكوبة، والتي هي بحاجة الى حلول ومعالجات حقاً استثنائية.
3- هناك قصور كبير في دور المواطن في تكوين رأي عام هادف ومؤثر ضمن أطار الثقافة السياسية لمواطني الدولة بشكل عام ، ومحافظة نينوى بشكل خاص، نتج عن أسباب كثيرة منها الخوف من حالة الفوضى، وغياب الامن وأنعدام الاستقرار، والتراجع الاقتصادي، والتدني في المستوى المعيشي ، فضلاً عن أسباب أخرى.
4- غياب التنمية الاقتصادية والسياسية نتيجة لظروف غير مستقرة شهدها المواطن في المحافظة ، يدفع إلى فجوى كبرى انعكست على تراجع ذات المواطن عن حقه الدستوري في إطاره السياسي المتمثل بحق المشاركة في الانتخابات ، وكذلك حق الترشح.
5- عزوف شرائح كبيرة مثقفة وغير ذلك عن الأنتخابات في ظل إنعدام الثقة ما بين المواطن والأحزاب والكتل والتيارات السياسية وبرامجها الأنتخابية ، نتيجةً لعدم تلمس المواطن لتغيير ملحوظ بشكل كبير في ظل فترات ممتدة عبر الزمن.
6- تخلف الناخب الموصلي عن حقه الدستوري في الانتخاب كان قد فسح المجال لوصول أشخاص يفتقدون والى حد كبير الخبرة السياسية والكفاءة ،القادرين من خلالها، على تقديم الخدمات الاساسية للمحافظة ومواطنيها.

التوصيات :

في ضوء الاستنتاجات المقتضبة التي تم تسجيلها ، يرى الباحث أن ثمة توصيات يفضل أخذها بنظر الاعتبار في أية معالجات موضوعية جادة في جانب الدراسة، تتمثل بالأتي :

1- يوصي الباحث بضرورة الارتكاز على قاعدة علمية ومعرفية متقدمة في المجتمع، من خلال تحديث وتحسين المستوى التعليمي للدولة و مؤسساتها التعليمية بشكل عام .
2- يوصي الباحث بضرورة قيام الدولة بإعادة تعريف حقيقي لمفهوم المواطنة والانتماء، على اساس تحقيق كامل الحقوق للمواطن، كي يقوم بتأدية الواجبات المكلفة بها، وبما يشعره بأهمية وجوده كمحور مهم لوجود الدولة وأستمراريتها، أنطلاقاً من وجود المواطن وتمتعه بكامل موجبات الحياة.
3- يوصي الباحث بضرورة إجراء تغيير إصلاحي حقيقي تقوم به الدولة نحو التقدم ، ومحاربة الفساد والمفسدين ، للارتقاء بالدولة والشعب نحو مراحل متقدمة.
4- يوصي الباحث بأهمية أنشاء مراكز بحوث تعنى بالرأي العام ، وتثقيف الجماهير باتجاه الظواهر السياسية والمفردات المهمة التي تمس الصالح العام للدولة والمواطنون بشكل اساس فيها.
5- أهمية إيلاء مطالب الجماهير بتغيير النظام الانتخابي ومفوضية الانتخابات أهمية كبرى، كونه موضوع مهم تعتمد عليه مسألة توسيع المشاركة السياسية من عدمها في إطار التنمية السياسية للدولة ومواطنيها.
6- فسح المجال للشباب لأخذ دورهم الطبيعي في ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية.
7- الأهتمام الحكومي بالمحافظة بشكل لا يدع مجال للشك لدى المواطنون فيها بأن الحكومة لا تعير اهتماماً متساوياً لمحافظات البلاد .

المصادر العلمية :

1- أ.د مازن أسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، جامعة بغداد ، 1990.
2- د. محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج "دراسة مستقبلية" ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014.
3- د. محمد وائل القيسي، مستقبل دور النفط في التنمية الاقتصادية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء حول الخليج ، ابو ظبي، العدد (87)، ديسمبر2011.
4- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وعلى الرابط التالي:
http://www.ihec.iq/ar/index.php/province2009.html